

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٨٢

الاثنين، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني/السيدة تورويتيتش	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/867)




الرجاء إعادة التدوير

21-29298 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/867)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد فوستان أرشانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مانكيور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ سعادة السيد بانكولي أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة باميلا أودري ديروم، رئيسة المجلس الوطني لشباب أفريقيا الوسطى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/867، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد ندياي.

السيد ندياي (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على منحي شرف تقديم تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/867) إلى المجلس، تمشيا مع الطلب المبين في القرار ٢٥٥٢ (٢٠٢٠)، وهو آخر تقرير من هذا القبيل قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس على اهتمامهم المستمر بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمهم بالإجماع للبعثة في الاضطلاع بعملها.

كما أرحب كثيرا بحضور فخامة السيد فوستان أرشانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تكرم بالمشاركة في هذه الجلسة. وأشكره على حضوره هنا. وأعتقد أن المجلس سيستمع إليه باهتمام كبير في وصف التطورات في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأرحب أيضا بوجود الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي تربطنا به علاقة عمل ممتازة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحفظ السلام وإدارة الأزمات. وأرحب أيضا بمشاركة الاتحاد الأفريقي. وأود أن أذكر بشكل خاص الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. فالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا شريكان في ضمان الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أرحب بالمساهمة الهامة جدا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وممثلة المجتمع المدني المشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أشيد بصفة خاصة بالمجلس على الزيارة التي قامت بها مؤخرا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ١٠ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. ونرحب بأن هذه الزيارة، التي دعمتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بقوة، ستسهم في إجراء حوار بناء بشأن التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نحو تحقيق المعايير المرجعية المتعلقة برفع الحظر المفروض على الأسلحة حاليا. كما أنها فرصة سياسية ذات أهمية كبيرة لفهم التحديات التي تواجهها الحكومة،

واستكشاف الحلول ذات الصلة معها بغية تحقيق الأمن الدائم، بدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع اختتام الانتخابات الرئاسية والتشريعية، في بيئة أمنية معقدة، وتنصيب الحكومة الجديدة في ٢٣ حزيران/يونيه، اتخذت جمهورية أفريقيا الوسطى خطوة لا يستهان بها نحو تحقيق الاستقرار المؤسسي. كما أكدت تمسكها بعملية إرساء الديمقراطية، مع الاستجابة في الوقت ذاته للتطلعات الكبيرة للسكان الذين واجهوا تحديات أمنية كبيرة، على حساب حياتهم في بعض الأحيان، في ممارسة حقهم في التصويت. ويتطلب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي تمديد المجلس لولاية البعثة لتقديم المساعدة الانتخابية من أجل زيادة تعزيز عملية اللامركزية عن طريق إجراء انتخابات محلية، التي كان آخرها في عام ١٩٨٨. وبالإضافة إلى كون تلك الانتخابات المحلية معلما ديمقراطيا صوب الحكم الشامل للجميع، فإنها نتيجة تسوية سياسية كبرى تدعم التوازن الحاسم في نظام تقاسم السلطة المكرس في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتالي، فإن أي تأخير أو إخفاق في إجراء الانتخابات يمكن أن يقوض نزاهة الاتفاق ويعرض عملية السلام للخطر.

إن وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر مثال آخر على التقدم الذي يستحق اهتمام المجلس. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ الرئيس تواديرا وحكومته على تلك الخطوة الرئيسية في الحوار. وينبغي أن يدخل إعلان وقف إطلاق النار المرحلة التنفيذية لخريطة الطريق المشتركة لتنشيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي عملية أقرها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٦ أيلول/سبتمبر تحت رعاية رئيس أنغولا، السيد جواو لورنسو. وأود أن أشيد بالقوة الحيوية للزخم الإقليمي الذي تمكن من تنشيط عملية السلام بوضعه خريطة طريق تتيح فرصة لتنشيط الأحكام الأساسية للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. كذلك أثني على الدور المهم والحاسم الذي قام به الرئيس لورنسو.

إن التكامل الإيجابي لخريطة الطريق المشتركة والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، ييسر حشد جهود الضامنين، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودول المنطقة دون الإقليمية، بوصفها ميسرة، لحقن التآزر في تفاعلاتها لاستئناف تنفيذه.

لذلك، من الضروري أن تلتزم جميع الجماعات المسلحة وقادتها التزاما حقيقيا بعملية السلام، بدون استثناء، وذلك بالوفاء بحسن نية بجميع التزاماتها، عملا باتفاق ٦ شباط/فبراير وخارطة الطريق المشتركة. وتعتزم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إعادة تعبئة جميع شركائها، والاستفادة على النحو الأمثل من مساعيها الحميدة وقوتها لزيادة مساهمة الشركاء الدوليين في عملية السلام وضمان مصداقية الاتفاق وسلامته، إلى جانب جميع أصحاب المصلحة.

وينبغي القول إن نجاح عملية تنشيط اتفاق ٦ شباط/فبراير وتنفيذ خارطة الطريق المشتركة الجديدة سيتوقفان على احترام جميع الأطراف لها احتراما صارما، وعلى قدرة الجهات الضامنة والميسرين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على وضع إطار عمل فعَّال للمساءلة يمنع الانتهاكات بدون عواقب، كما رأينا في الماضي القريب.

إن السبب في حرصنا على فعالية إعلان وقف إطلاق النار الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أن بوسعه الإسهام في تهيئة بيئة مواتية لإجراء ”الحوار الجمهوري“ الشامل للجميع الذي تعتزم الحكومة إطلاقه مع الأحزاب السياسية والقوى الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن للطبقة السياسية والمجتمع المدني دورا يؤديانه، بدعم من الحكومة والمجتمع الدولي، في الترويج للملكية الوطنية لتلك العملية المهمة في السعي إلى تحقيق السلام، والاستقرار، والأمن، والمصالحة الوطنية على نحو دائم. ونأمل أن نرى هاتين العمليتين تسهمان في تهيئة بيئة تحمي السكان المدنيين على نحو أفضل، وتفضي إلى

التنفيذ الفعال لولايتنا في جميع بقاع البلد، نظرا للعلاقة المشتركة بين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة المدنيين والأفراد النظاميين وأداء وتنفيذ مهاهم.

لا تزال هناك تحديات أمنية في بعض أنحاء البلد، حيث تجري عمليات عسكرية ردا على العمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة في أعضاء تحالف الوطنيين من أجل التغيير. وفي هذا الصدد، شهدنا تشريد الأشخاص، والتوترات بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في غرب ووسط البلد. وعلاوة على ذلك، حاولت بعض الجماعات المسلحة استعادة معاقلها السابقة في الشمال الغربي والوسط والجنوب الشرقي من البلد، التي لمس المدنيون عواقبها، وهم الضحايا الرئيسيون لذلك العنف، بما في ذلك زيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

لذلك، نشجع الحكومة، وفقا لذلك، على أن توفر المتابعة القضائية اللازمة فيما يتعلق باستنتاجات لجنة التحقيق الخاصة المنشأة في ٤ أيار/مايو للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تتابع منظومة الأمم المتحدة برمتها وبأمل كبير تحقيقات المحكمة الجنائية الخاصة، وستواصل تقديم دعمها للنظام القضائي ككل في جهوده لمكافحة الإفلات من العقاب. ونتطلع بصفة خاصة إلى حضور المحاكمة الأولى التي ستجريها المحكمة الجنائية الخاصة، وإنشاء لجنة تقصي الحقائق والعدالة والجبر والمصالحة، التي ستعتبر بلا شك خطوة لا رجعة فيها نحو إنهاء دورة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إعمال حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر، وهي عناصر أساسية في عملية المصالحة الوطنية الدائمة الحقيقية.

علاوة على ذلك، سنحتاج إلى تجاوز مكافحة الإفلات من العقاب حتى يتسنى للحكومة أن تكفل على نحو أفضل فعالية دورها بوصفها الحامية للمدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان بقوات دفاع وأمن محترفة وفعَّالة. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتعين علينا، بالاشتراك مع جميع شركائنا التقنيين والماليين الدوليين، أن نواصل دعم سلطات أفريقيا الوسطى في تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي لقطاع الأمن الراهن. ونعتقد أن الاستفادة المُثلى من دعمنا لإصلاح قطاع الأمن ستتوقف على قدرتنا على زيادة الاستثمار في ثلاثة مجالات استراتيجية، أي الإدارة لحكومية، بغية تحقيق الأداء، وضمان المساءلة والتنسيق لضمان الاتساق والتكامل. ومهما استثمرنا في إصلاح قطاع الأمن فلن نكون مغالين في ذلك الاستثمار، بالنظر إلى الحالة الأمنية التي أصبحت أكثر تعقيدا مع زيادة الحوادث التي تنطوي على أجهزة متفجرة، ولا سيما في غرب البلد. ويسهم ذلك في استمرار تدهور الحالة الأمنية، مما يؤثر على حماية المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية، وسلامة وأمن ذوي الخوذ الزرُق، ويهدد تنفيذ ولاية البعثة. ولذلك، أدعو أهيب بأعضاء المجلس أخذ ذلك الشاغل في الحسبان على النحو الواجب لدى تجديد ولاية البعثة.

ومن المؤسف أن نلاحظ، أنه على الرغم من شجاعة العاملين في المجال الإنساني وتصميمهم، والجهود المبذولة في إطار العملية السياسية، وبسط سلطة الدولة، لم تتغلب جمهورية أفريقيا الوسطى على أزمتها الإنسانية. فمنذ عام ٢٠١٤، كان هناك عدد غير مسبوق من المشردين داخليا، ويحتاج ٦٣ في المائة من السكان، أي نحو ٣,١ مليون شخص، إلى الحماية والمساعدة الإنسانية على نحو عاجل. ولذلك، هناك حاجة إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، التي لا يمول سوى ٦٠ في المائة من ميزانيتها، من أجل تقديم المساعدة الحيوية لنحو ١,٨ مليون شخص، وتفادي تدهور النسيج الاجتماعي، مما يضر بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. وينطبق الشيء نفسه على الحالة الاقتصادية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا، التي تتطلب تدابير في الميزانية لحماية أمن البلد واستقراره.

ومن بين التحديات الناشئة استمرار انتهاكات اتفاق المقر، حيث أبلغ عن ٤١ انتهاكا موثقا في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن التغلب على هذه الانتهاكات. ولهذا السبب، أبقينا على حوارنا مع الحكومة من أجل توفير حلول دائمة، لأن هذه الانتهاكات تقوض الثقة، والشراكة، والتعايش السلمي بين القوات التقليدية والسلطات الوطنية والبعثة. وأرحب بالتزام الرئيس تواديرا بإنهاء تلك الحالة، وهي حالة مؤسفة جدا، حيث لم يتعين قط على البعثة

أن تواجه هذه الحوادث على أساس منتظم قبل نشر القوات الثنائية، وظهور تحالف الوطنيين من أجل التغيير.

تتطلب الاستجابات الهيكلية لجميع تلك التحديات الأمنية، والإنسانية، والعملياتية مصداقية العملية السياسية والسلام، وذلك بتنشيط اتفاق ٦ شباط/فبراير وعقد "الحوار الجمهوري". وفي الواقع، سيكون من الضروري لنا، ولشركائنا الدوليين، بدعم من جميع أعضاء مجلس الأمن، الانخراط بشكل منفصل وجماعي مع جميع الجهات الفاعلة الأساسية الإقليمية وفي وسط أفريقيا لجعل الوقف الفوري للأعمال القتالية ووقف إطلاق النار حقيقة واقعة.

ويمكن أن يؤدي امتثال جميع الأطراف لجميع تلك الشروط المسبقة إلى استعادة الثقة تدريجيا بين جميع الجهات الفاعلة والحفاظ على بيئة مواتية لتنفيذ ولاية متعددة الأبعاد بفعالية، وهو ما يصب في مصلحة حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية وإجراء انتخابات محلية وإيجاد حلول دائمة لمسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا، وكلها مؤشرات موضوعية على إحراز التقدم نحو العودة نهائيا إلى السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وندرك أيضا الدور الحاسم الذي تؤديه ولاية البعثة والوضعية القوية التي تتبناها في إضفاء المصداقية على العملية السياسية. ولذلك نعول على الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن مع وصول قوات وموارد إضافية نُشرت بإذن من مجلس الأمن لتحسين الأداء فيما يتصل بمهام حماية المدنيين ودعم تقديم المساعدة الإنسانية وبذل مساعينا السياسية الحميدة وتأمين إجراء انتخابات محلية بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن أجل الحفاظ على زخم القرار ٢٥٦٦ (٢٠٢١)، أدعو أعضاء المجلس إلى تقديم دعمهم لتمكين البعثة من تحقيق أهدافها من خلال تعزيز أفرادها النظاميين في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، أشيد بالمساهمات التي سبق أن أعلنت عنها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأشدد على الحاجة الملحة إلى التعجيل بنشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة لدعم عمليات البعثة وتيسير تنفيذ ولايتها بسلاسة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أسلط الضوء على عودة الحوادث المتصلة بالاعتداء والاستغلال الجنسيين وأدينها. ومن المؤسف أن هذه الأعمال غير المقبولة وغير المبررة يمكن أن تدمر سمعة المنظمة وتقوض شرعية ولايتنا – ومن هنا تأتي حتمية إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا التي ينتهجها الأمين العام، والتي أنفذها في الميدان، وإعادة تقويم استراتيجيتنا العالمية والمتكاملة لمكافحة الاعتداء والاستغلال الجنسيين والاستجابة التي تركز على الضحايا، وهو ما أقوم به شخصيا حاليا. ومع ذلك فإننا نعول على أعضاء المجلس والتعاون الفعال من جانب البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة لإنهاء تلك الآفة عن طريق الامتثال الصارم للالتزامات الواقعة على عاتقنا جميعا.

وأخيرا، فإنني مقتنع بأن تجديد ولاية البعثة وإشراك الشركاء التقنيين والماليين الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى والملكية الوطنية للعملية السياسية وعملية السلام، والتصميم السياسي الثابت للحكومة هي عناصر أساسية لاعتماد حلول سياسية دائمة. وسنلتزم، بدعم من جميع أعضاء المجلس، بالاستفادة البنَّاءة من مساعينا الحميدة في تعزيز نهج شفاف ومنسق ومتسق من أجل تقديم المساهمات اللازمة لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ندياي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

السيد أديوي (*تكلم بالإنكليزية*): سيتفق الجميع معي على أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال متقلبة ويصعب التنبؤ بها إلى حد كبير. فعلى الرغم من التقدم المحرز في أعقاب الانتخابات العامة الناجحة وتنصيب الرئيس تواديرا والهيئة التشريعية وفقا للجداول الزمنية الدستورية، استمرت سلسلة من الهجمات الدموية في الإسهام في تفاقم الحالة غير المستقرة.

ولا بد لي من القول إن الاتحاد الأفريقي يشعر بقلق خاص إزاء تجدد الاشتباكات التي لا هوادة فيها بين مقاتلي ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والجماعات المسلحة الأخرى. ويغتنم الاتحاد الأفريقي هذه الفرصة المهمة ليدين ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والجماعات

المنتسبة إليه بشدة. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أيضا أن نحذر بصفة خاصة جميع المتحاربين في جمهورية أفريقيا الوسطى من أنهم سيخضعون للمساءلة عن سلامة حفظة السلام والأصول الخاصة بهم وأمنهما. وندعو الحكومة إلى كفالة وقف هذه الأعمال العدائية فورا ومحاسبة مرتكبيها.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشدد على أن الاتحاد الأفريقي يرحب كل الترحيب بالدعوة التي أطلقها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٦ أيلول/سبتمبر ويؤيدها.

أود أن أؤكد للمجلس أن وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا، إن كان فعالا، سيغير قواعد اللعبة. وفي السياق نفسه، يرحب الاتحاد الأفريقي بالتحضيرات للحوار الجمهوري، ونشدد على أن نجاحه سيرتهن بشموليته وتولي زمامه. ومن المهم أن يسمح بالمشاركة فيه لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجماعات المسلحة التي نبذت العنف والأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني والنساء والشباب والزعماء الدينيون في جميع أنحاء البلد، وأن تتاح لهم الفرصة لبناء الثقة من أجل تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالمثل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، مع المراعاة التامة لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك الصدد.

ومن المهم أن يواصل الاتحاد الأفريقي، بوصفه ضامنا لاتفاق السلام، نشاطه في تقديم المساعدة المؤسسية وتعزيز تنفيذ ودعم أنشطة لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة والمساعدة في التحضير للحوار الجمهوري.

وعلاوة على ذلك، سيكون الاتحاد الأفريقي مستعدا لنشر مراقبين لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، مع العلم التام بأننا نشرنا بالفعل مراقبين عسكريين لتعزيز الترتيبات الأمنية الانتقالية بموجب اتفاق السلام.

وأود أن أؤكد للمجلس أن البعثة وقيادتها ظلا يقومان بعمل هائل نشيد به إشادة كبيرة، وما زلنا نتطلع إلى زيادة فعاليتها وإلى أن تتلقى الدعم اللازم لكفالة توفير المزيد من الأفراد والمعدات.

وأخيرا، أود أن أوصي المجلس، باسم الاتحاد الأفريقي، بأنه يجب دعم البعثة لكي تواصل الاضطلاع بعملها القيم في جمهورية أفريقيا الوسطى بتمديد ولايتها، وبطبيعة الحال، بتزويدها بجميع الأدوات اللازمة للعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين والمستمرين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أديوي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): إنني على ثقة من أن أعضاء مجلس الأمن لن يجدوا الكثير من الاختلافات بين إحاطتي والإحاطة التي قُدمت بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، نظرا لمدى تعاوننا الوثيق في هذا الصدد.

وأود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وتهنئة كينيا على رئاسة مجلس الأمن.

وكما يعلم الجميع، فإن الاتحاد الأوروبي شريك قديم وموثوق به لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد حشدنا جميع أدواتنا المتاحة في مجالات التعاون السياسي والإنساني والإنمائي والأمن وإدارة الأزمات من خلال بعثة مكرسة للأمن والدفاع أقر مجلس الأمن بدورها بوضوح في قراراته ذات الصلة. وقد دعمنا أيضا أنشطة بناء السلام والتنمية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تضمن عملنا الفريد أيضا مساهمة جوهرية لكفالة المصداقية في مختلف العمليات الانتخابية التي جرت مؤخرا.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أشدد على أننا نشجع جميع الجهود الإقليمية الرامية لتحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما اعتماد خريطة طريق لواندا. وفي ذلك السياق، نرحب بالبادرة السياسية المهمة التي أبداها الرئيس تواديرا بإعلان وقف إطلاق النار

يوم الجمعة الماضي. وأود أن أنوه بحضور الرئيس تواديرا في هذه الجلسة. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة، من دون استثناء، أن تكف فورا عن الأعمال المسلحة.

واليوم أود أن أشاطركم تقييمنا للتقدم المحرز، وأن أذكِّر ببعض التطورات المثيرة للقلق التي استمرت في البلد منذ إحاطتنا السابقة أمام المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8802). وقد شهدنا بعض التطورات السياسية الإيجابية، ومن المهم أن نبني عليها لتهيئة بيئة مواتية للعمليات البالغة الأهمية التي تتكشف معالمها. فقد عُينت حكومة جديدة ملتزمة بالإصلاحات، وتم الانتهاء من الدورة الانتخابية في تموز/يوليه. وهاتان مرحلتان مهمتان لتوطيد الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بأولويات الإصلاح، نلاحظ على وجه التحديد أن برنامج الحكومة يتوخى اتخاذ خطوات ملموسة في مجال العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد. وهناك إقرار بفوائد انفتاح الاقتصاد وتنشيط عملية السلام وتشجيع الاستثمارات في رأس المال البشري. وعلينا أن نعرف ما إذا كانت تلك التعهدات ستؤدي إلى تقدم ملموس وملحوظ. فالتحديات كثيرة ولكن لا تزال التوقعات كبيرة فيما بين السكان. وفي ذلك الصدد، نشجع استمرار دعم الحكومة للمحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

ونرحب كذلك بتشكيل اللجنة المنظمة "للحوار الجمهوري" في ١ أيلول/سبتمبر. وينبغي للحوار نفسه أن يتسم بالمصداقية والشمول وأن يضع هياكل دائمة لكفالة اتصال طويل الأجل بين الأطراف؛ فتلك هي الطريقة الوحيدة لإيجاد حل دائم للأزمة. ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المعارضة والمجتمع المدني والأقليات والنساء والشباب، أمر أساسي لنجاح ذلك الحوار. إن الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة تقديم المشورة والدعم والخبرة في إطار دعمنا للوساطة.

وأخيرا، نرحب بالتزام الرئيس تواديرا بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو الإطار المشترك الوحيد الذي يمكن أن يكون قابلا للتطبيق. ويكتسي التنفيذ الفعال للتوصيات التي قدمت أثناء تقييمه أهمية بالغة. وتشمل تلك العملية جميع الموقعين وتتطلب تنسيقا وثيقا مع الجهات الضامنة والميسرين والشركاء. وخارطة الطريق التي اعتمدت في مؤتمر القمة المصغر في لواندا، بما في ذلك التنفيذ السريع لأحكام وقف إطلاق النار والإقرار بأن ذلك التزام مشترك، ستكتسيأهمية خاصة.

وسيكون الحفاظ على بيئة إيجابية وملائمة لصنع السلام أمرا حاسما. ولئن كنا نشهد تلك التطورات السياسية الإيجابية في البلد فإننا نشهدنا كذلك، منذ الإحاطة الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.8802)، بعض التطورات الميدانية التي ما زالت تثير قلقا بالغا.

فقد تلقينا في الأشهر القليلة الماضية تقارير عديدة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل وكذلك إساءة المعاملة والوصم الموجهين ضد أقليات إثنية ودينية ترتكبها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الوطنية، فضلا عن ما يسمى بالمعلمين. إن هذه الأعمال غير مقبولة. وللجنة التحقيق الخاصة دور هام في ذلك الصدد إذا ما تمت متابعة نتائجها الأولية على النحو المناسب. وتلك إشارة إيجابية أولى في مكافحة الإفلات من العقاب؛ ونتوقع الآن متابعة ملموسة واتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين، بما في ذلك من خارج البلد.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والهجمات على قبيلة الفولاني وتزايد استخدام الأجهزة المتفجرة والألغام. كما كان شركاء دوليون مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا والبعثة المتكاملة كذلك ضحايا لهجمات متكررة وحملات عدوانية وخطابات الكراهية ومعلومات مضللة، كما سمعنا للتو من الممثل الخاص للأمين العام.

وعلاوة على ذلك، يدين الاتحاد الأوروبي بشدة جميع انتهاكات اتفاق مركز القوات ضد البعثة، بما في ذلك الحد من حرية تنقل قواتها، مما يمنعها من الوفاء بولايتها. إننا نعرب عن دعمنا الكامل للبعثة.

وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء وجود أفراد أمن نشروا على المستوى الثنائي وغيرهم من أفراد الأمن بلا أهداف ولا غايات واضحة. إن

تحقيق الشفافية والتنسيق الكاملين بين الشركاء في البلد أمر ضروري. ويتعين على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكفل عمل جميع أصحاب المصلحة بنفس الروح وفي نفس الاتجاه، مع وضع قواعد اشتباك واضحة وشفافة.

وقد أُعرِب عن هذه الشواغل القوية والتوقعات في مناسبات عديدة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خلال زيارات الاتحاد الأوروبي الرفيعة المستوى في الأشهر الأخيرة. ونتوقع، بالتعاون مع شركائنا الدوليين والإقليميين، إشارات سريعة وملموسة وضمانات قوية من السلطات لمواصلة مشاركتنا في البلد.

فما زالت جمهورية أفريقيا الوسطى بلدا هشا للغاية يواجه أزمة إنسانية حادة، حيث ثمة ٢,٨ مليون شخص ممن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية و ٧١٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ولذلك، يجب أن يظل المجتمع الدولي بأسره معبئا وموحدا وأن يواصل تقديم استجابة عاجلة ومناسبة لاحتياجات البلد وشعبه الإنسانية الملحة.

إننا نولي الأولوية لاستعادة الأمن في البلد أولوية؛ وينبغي أن يتيح التعزيز التدريجي للبعثة تقديم مساهمة دائمة وطويلة الأجل لتأمين أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى الإقليمية.

غير أن الحل الدائم للأزمة لا يمكن أن يكون بالوسائل العسكرية وحدها. فالحوار بين الأطراف وإعادة إشراك الجماعات المسلحة واستعدادها للعودة إلى العملية بعد نبذ العنف أمر بالغ الأهمية كذلك. ويتعين أن يقترن ذلك بزيادة الشمول وزيادة دور المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب والأحزاب السياسية. وندعم في ذلك الصدد الجهود المتجددة لشركائنا في المنطقة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بصفة خاصة بتنظيم مؤتمر القمة المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بغية إيجاد حل دائم، ونحث على تنسيق المبادرات الجارية.

وفي إطار البرمجة الجارية لفترة تعاوننا المقبلة، ستستند مشاركة الاتحاد الأوروبي إلى إطار متجدد ومعزز من المشاركة المتبادلة، بروح من الشفافية الكاملة والثقة المتبادلة والالتزام. لقد كان الاتحاد الأوروبي وسيظل أحد أقرب شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ملتزمون، من خلال عملنا المتعدد الأبعاد، بمرافقة البلد على طريق الإصلاح خدمة لسكانه. وسنتصرف بشفافية تامة ونتوقع نفس الشيء من جميع أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سكوغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديروم.

السيدة ديروم (*تكلمت بالفرنسية*): اسمي باميلا أودري ديروم، رئيسة المجلس الوطني للشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى. إنني أتكلم بوصفي شابة لديها نفس تطلعات الشباب في أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو أوقيانوسيا. إنني أتكلم باسم الشباب المهمل المهمش. إنني أتكلم اليوم باسم شباب أفريقيا الوسطى، الذين تم تجاهلهم أثناء المشاورات الرئيسية وأجبروا على الامتثال للسياق المفروض عليهم.

وأشكر مجلس الأمن على توفير هذا الإطار للتفاعل. والنهج المنهجي الذي اعتمده يناسبنا، لأن ما يتم بدوننا هو ضدنا. وعندما تُناقش حقائق ونوايا شباب أفريقيا الوسطى، وعيونهم مشرقة بالأحلام والآمال، فإن المناقشة حقيقية.

في شباط/فبراير ٢٠١٩، أعطيت أنا وفريقي في المجلس الوطني لشباب أفريقيا الوسطى تفويضا بتمثيل جميع القادة الشباب، مما جعلني أول امرأة تشغل هذا المنصب التمثيلي بمهمة سيادية للدفاع عن مصالح الشباب في السياق السياسي الذي نعيش فيه في الوقت الحالي، وهو، كما يعلم أعضاء المجلس، أمر مهم. ومنذ الاستقلال، تشتد حدة الخطاب العام، بما في ذلك القذف، في ظل روتين إنمائي تسبب في تراجع بلدي. لقد توقعت وسائل الإعلام أزمة تستمر ٥٠ عاما وتعزز فكرة "الشباب العاجز" غير القادر على ضمان مصيره.

وهذه التحليلات والملاحظات مخيفة وغير محفزة عندما يتعلق الأمر على وجه التحديد بمشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من تلك الآراء الشنيعة، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تتغير، وتتغير بصورة كبيرة. والواقع أن هذه التغييرات ستكون هي الإرث الأبدي لشباب بلدي. وقد قرر شباب وسط أفريقيا توليزمام التغيير الذي

يريدونه، وقد حدث ذلك نتيجة لالتزام المجلس الوطني لشباب أفريقيا الوسطى بالمشاركة في عملية السلام. وتجدر الإشارة أيضا إلى رسالة التوعية التي وجهها ٥٠٠ ناشط شاب مكرسة للتوعية بمرض فيروس كورونا، وإلى يقظة فتاة شابة كانت واحدة من ٨٠٠ مراقب شاب خلال انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وكلمة "لا" التي قالها شباب أفريقيا الوسطى خلال المشاورات الأولية لـ "الحوار الجمهوري" المقبل. ويمكن إدراج الكثير من الإجراءات الأخرى لإظهار أن شباب أفريقيا الوسطى جزء من نموذج للتغيير.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن هذه التغييرات حقيقية وظاهرة للعيان. وفي إطار مشاركة الشباب واندماجهم في الحياة النشطة، قمنا بمساعدة أكثر من ٥٠ متدربا شابا في الوزارات والمؤسسات الأخرى في الجمهورية. وقد نظمنا حوارات بين الأجيال كانت فرصة ممتازة للجمع بين الطبقة الحاكمة والمحكومة في أكثر من ست محافظات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستؤدي هذه المبادرة إلى اقتراح قانون خاص بشباب أفريقيا الوسطى، حيث يكمن التزام المجلس الوطني لشباب أفريقيا الوسطى.

وبالأرقام، فإن الحاجة إلى التعليم هي حالة طارئة بالنسبة للشباب، ولا سيما بالنسبة لفتيات أفريقيا الوسطى. ووفقا للتقرير الإنساني الذي نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠٢٠، يبلغ عدد المحتاجين في جمهورية أفريقيا الوسطى ١,٣ مليون شخص وهي بحاجة إلى تمويل قدره ٣٦,١ مليون دولار لتلبية احتياجات التعليم الأساسي. واليوم، فإن ٧٠ في المائة من السكان العاملين هم من الشباب الذين لديهم أحلام وطموحات لتنمية بلدهم. ومنظمتي تضم أكثر من ٤٤ ٠٠٠ عضو منتخب في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يجعلنا هيئة سيادية مهمة. وتشكل هذه الأرقام نوعا من الضغط وإنذارا بشأن السنوات المقبلة.

وبصفتي ضامنة للشباب، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا سنلتزم بمسؤوليتنا عن مواجهة التحديات في جمهورية أفريقيا الوسطى. والمهم هو إشراك الشباب في عملية تحول حقيقية، ليس باعتبارهم أطرافا فاعلة سلبية في التغيير، بل باعتبارهم أطرافا نشطة، وليس كمستفيدين بل كشركاء في تنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية.

ويدعو شباب وسط أفريقيا مجلس الأمن إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة. وهذا سيسمح لسلطات الدولة بأن تبسط سلطتها حقا وأن تضمن السلامة الوطنية.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن جمهورية أفريقيا الوسطى تحتاج إلى تعددية الأطراف لمواجهة التحديات الإنمائية في هذا العصر. وشباب جمهورية أفريقيا الوسطى يعتمدون على مجلس الأمن من أجل تحقيق السلام في بلدهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديروم على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس تواديرا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للاهتمام الذي يبديه جميع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتجلى هذا الاهتمام في زيادة عدد قوات وأصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أذن بها القرار ٢٥٦٦ (٢٠٢١)، وفي البعثة الأخيرة، في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لأعضاء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) فيما يتعلق بنظام الجزاءات، من أجل تقييم أفضل للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في بلدي.

وقد واجهتنا تحديات لم تكن متوقعة. وبينما كنا جميعا نركز على تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة المبرم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ بحسن نية والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية، أدى وصول ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير إلى مسرح الأحداث، بخطة لزعزعة استقرار المؤسسات الدستورية وتخريب العملية الانتخابية، إلى تدهور مفاجئ وعام تقريبا في الحالة الأمنية من خلال ممارسة العنف المنهجي. وقد قررت، بعد تقييم الحالة على النحو الواجب والأخذ بعين الاعتبار السلطات الدستورية الممنوحة لي للحفاظ على السلامة

الإقليمية وحماية مؤسسات الجمهورية والشعب والممتلكات، أن أدعو المدربين الروس والقوات الثنائية الرواندية في إطار اتفاقاتنا الثنائية، وبفضل تفويض مجلس الأمن.

وبناء على ذلك، أود أن أكرر شكر شعب أفريقيا الوسطى، لأن وصول القوات الثنائية سمح لنا بإعادة تعديل خياراتنا الأمنية حول محورين استراتيجيين رئيسيين، وهو ما ثبت أنه حاسم في ضوء النتائج التي تم رصدها. ومن خلال هذه الخيارات الاستراتيجية، تمكنا من تحقيق أقصى حماية للسكان المدنيين، ودعم تقديم المساعدة الإنسانية وتأمين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بمساعدة قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من جهة والقوات الثنائية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من جهة أخرى، التي، بدعم مدربين من الاتحاد الروسي وقوات من رواندا، استثمرت في عمليات تهدف إلى كبح تهديدات ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير واستعادة أجزاء من الأراضي الخاضعة للاحتلال، بغية استعادة السلامة الإقليمية للدولة وسلطتها.

وكان تقسيم العمل هذا أفضل طريقة لنا لكي نأخذ في الاعتبار خصوصية قواعد الاشتباك وولاية البعثة وتحقيق التكامل الأمثل بين القوات المشاركة. ومع ذلك، لم يكن خيارنا قط اتباع نهج عسكري حصري إلى أجل غير مسمى. ولهذا السبب لم تغلق أبدا أبواب "الحوار الجمهوري" مع الأحزاب السياسية والتفاوض مع قادة الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

ولا يزال موقفنا العسكري وتنفيذنا الفعال لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن انفتاحنا على الحوار بمثابة المزيج الذي مكّننا من تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية مباشرة، بالتزامن مع إنهاء الانتخابات التشريعية شرعتُ في عقد مشاورات من أجل "حوار جمهوري" شامل مع جميع أصحاب المصلحة السياسيين في دولة أفريقيا الوسطى. وأيدنا أيضا مبادرة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى التي أدت، بمشاركة مباشرة من رئيس أنغولا، السيد جواو لورينسو، وبدعم من دول المنطقة، التي لا يفوتني أن أتقدم إليها بالشكر، إلى اعتماد رؤساء الدول والحكومات في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ أيلول/سبتمبر. وتعيد خريطة الطريق المشتركة بوصفها جزءا من تفعيل الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تركيز الأولويات الهامة حول العوامل الاستراتيجية الستة التالية.

تتمثل الأولوية الأولى في التزام الجماعات المسلحة بوقف الأعمال العدائية فورا وانسحاب قادتها من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن المشاركة في عملية السلام في البلد.

ثانيا، يجب على الحكومة أن تعلن وقف إطلاق النار للحد من معاناة المدنيين، واستعادة الثقة بين الأطراف وتيسير حرية تنقل الأشخاص والبضائع مع توفير الظروف الأمنية اللازمة لإيصال المعونة الإنسانية.

ثالثا، يجب تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، مع التركيز على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتعبئة الموارد اللازمة بدعم من المؤتمر الدولي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

رابعا، يجب إصلاح قطاع الأمن لدعم إنشاء جيش وطني مهني ومواصلة الجهود لرفع الحظر على الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

خامسا، يجب وضع استراتيجية لأمن الحدود لضمان عدم استخدام أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى ملاذا للأنشطة غير المشروعة في المنطقة.

سادسا، يجب إطلاق عملية سياسية مع التركيز على استعادة سلطة الدولة ودعم "الحوار الجمهوري".

لقد أعلنتُ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إطلاق النار من جانب واحد وإنهاء العمليات العسكرية وفقا لخريطة الطريق المشتركة. وأعتمد على دعم أعضاء مجلس الأمن في ضمان موثوقية الاتفاق السياسي

للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة التي لا يمكن نجاحها بدون مسؤولية الموقعين عليها وما يقترن بذلك من مساءلة جميع الأطراف.

وأصدرتُ من جانبي تعليمات إلى حكومتي لتقييم الاحتياجات وتقدير الموارد اللازمة لتنفيذ جميع أحكام خريطة الطريق والاتفاق السياسي المبرم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، لأن تأخير تمويل التنفيذ سيضر بصون تلك الاتفاقات.

تحقيقا لهذه الغاية، سأعتمد على أي مساعدة ربما يقدمها أعضاء مجلس الأمن إلى جانب المساعدة من جانب منظمات المنطقة ودولها وكذلك قيادة البعثة المتكاملة في تعبئة الدعم الملموس من قبل الأمين العام من خلال تنفيذ ولايته وإعادة حشد الشركاء الدوليين.

ويبيّن إعلاني عن وقف إطلاق النار مرة أخرى، إذا لزم الأمر، أنه ليس لدينا طموح آخر سوى إعادة تعبئة جميع سكان وسط أفريقيا لإيجاد حل سياسي دائم للأزمة التي نمر بها. ولذلك، فإن نجاح العمليات السياسية وعمليات السلام يعدُّ ضرورة حتمية للحكم الديمقراطي الشامل وأولوية استراتيجية تشمل جميع سياساتنا العامة، نظرا للطابع الشامل للاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة التي تشمل إصلاحات مؤسسية بما في ذلك تحقيق إصلاح القطاع الخاص والأمن العام من خلال خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحويل الجماعات المسلحة التي لا يزال حلها هدفا أساسيا، فضلا عن اللامركزية والتنمية المحلية التشاركية. ويتطلب هذا الجهد الجماعي مناخا سياسيا وأمنيا مواتيا نعتزم توطيده من خلال التوصيات التي ستنجم عن "الحوار الجمهوري".

وبالتالي تمكنّا معا من خلال "الحوار الجمهوري" وبواسطة تفعيل الاتفاق السياسي، بما في ذلك خريطة الطريق المشتركة، من تحقيق التقدم المتوقع من قبل السكان المدنيين الذين يعانون من العنف وكذلك من قبل اللاجئين والمشردين الذين يطمحون إلى العودة الحرة والآمنة، فضلا عن جهودنا الرامية لإنعاش الاقتصاد ومساهمة عائلاتنا الساعية للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وإذ نفعل ذلك، لا نعتزم تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الخطيرة لأن العدالة مطلب اجتماعي أيضا وينبغي تحقيقها.

وقد أثبتنا عزمنا على وضع حد للإفلات المزمن من العقاب بوضوح من خلال التنفيذ التدريجي لآليات العدالة الانتقالية مثل لجنة الحقيقة والعدالة والتعويض والمصالحة، والمحكمة الجنائية الخاصة. وشكلنا مؤخرا بعد نشر التقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب البعثة ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لجنة تحقيق خاصة ستحظى استنتاجاتها بكل المتابعة القضائية التي تستحقها.

وسنواصل جهودنا ونعمل عن كثب مع البعثة للحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت، بما في ذلك في بسط سلطة الدولة وصون السلامة الإقليمية لبلدنا بالتعاون مع جميع دول المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال تلك الولاية أساسية للعمليتين السياسية والسلمية، فضلا عن حماية السكان المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية دون قيود. وسيكون ذلك ضروريا بنفس القدر لتنفيذ الأنشطة الانتخابية وأمن الانتخابات المحلية بوصفها من صميم الاتفاق السياسي.

وأناشد أعضاء مجلس الأمن أن يجددوا بالإجماع الولاية المعززة للبعثة. ومنذ البيان الاستهلالي الذي أدليت به إحراز تقدم ملموس ويجري وضع منظورات سياسية مع جميع أصحاب المصلحة بالتشاور مع جميع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

ونقدّر أنه يمكن، بفضل حكمة مجلس الأمن وفطنته، إجراء استعراض آخر لنظام الجزاءات بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف والمؤشرات المحددة لنا. ونهيب بمجلس الأمن أن يقيّم بقدر كبير من المرونة، عبء نظام الحظر لكي يأخذ في الاعتبار الفعالية المطلوبة لقوات دفاعنا وأمننا لكي تتمكن من للتصدي لأي تهديد مفاجئ وعدم الاعتماد حصرا على الترتيبات الثنائية لضمان السلامة الإقليمية لإحدى أكثر مناطق القارة هشاشة. ونؤكد للأعضاء التزامنا الرسمي أمام مجلس الأمن بالتعجيل بتحقيق الأهداف والمعايير والنقاط المرجعية المحددة.

بناء على ذلك، ومن خلالي، تكرر حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى طلبهما برفع الحظر المفروض على الأسلحة. وما زلنا

ندعو إلى الدعم الإجماعي والدؤوب من جميع أعضاء مجلس الأمن من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أشكر الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة والسيدة باميلا أودري ديروم، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهم.

وأرحب أيضا بالرئيس فوستين أرشانغ تواديرا في جلسة اليوم، عقب إعلانه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عن وقف فوري لإطلاق النار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وترحب فرنسا بذلك الإعلان الذي، كما نعلم، جاء نتيجة لعدة أشهر من الجهود التي بذلتها دول المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما أنغولا ورواندا. وهو علامة مشجعة للغاية، إذا ما اتبعت بإجراءات، ستمكن جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من المجتمع الدولي، من استئناف طريقها نحو الاستقرار والتنمية. غير أن المهمة الأصعب لا تزال قائمة. يجب على جميع الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار احتراما كاملا. ولذلك، تدعو فرنسا جميع الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وجميع القوات الموجودة في البلد إلى وضع حد فوري للقتال.

وفرنسا مستعدة لاقتراح عقوبات فردية جديدة على من ينتهكون وقف إطلاق النار على مجلس الأمن. وسيؤدي المجتمع الدولي دورا هاما في ضمان احترام وقف إطلاق النار. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تضطلع بدور نشط باستخدام جميع الوسائل المتاحة في إطار ولايتها، فضلا عن جهود الوساطة الإقليمية ومساعيها الحميدة، لتيسير الحوار فيما بين أطراف النزاع. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص على التزامه بالمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع وقف إطلاق النار، يجب أن يعقب القتال وقت الحوار والسلام. ويجب أن يكون ذلك الحوار صادقا وشاملا للجميع. وهو يتطلب، في المقام الأول، وضع حد فوري ونهائي للعنف ضد السكان المدنيين، وهو أمر أساسي للمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووجود مجموعة فاغنر في جمهورية أفريقيا الوسطى يزعزع الاستقرار بشدة. إنه عامل يؤدي إلى الحرب، وليس إلى السلام. وهناك أدلة متزايدة على الفظائع التي ارتكبتها المجموعة. إن الاعتقالات خارج نطاق القضاء، والإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي والجنساني، والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، والعقبات التي تعترض العمل الإنساني كلها أمور غير مقبولة وموثقة في تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2021/569) والتقرير المشترك للبعثة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك في تقرير الأمين العام (S/2021/867) قيد النظر اليوم.

وعلاوة على ذلك، تستفيد مجموعة فاغنر من وضعها للقيام باستغلال منهجي للموارد الطبيعية. ينبغي أن تفيد هذه الموارد اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك أدعو إلى إزالة الغموض في تقارير الأمم المتحدة الناجم عن الإشارة إلى "أفراد أمن آخرين"، وهو أمر يثير الالتباس. وإن كان قد تم نشر هؤلاء الأفراد على المستوى الثنائي وأخطرت به اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، فينبغي عندئذ للدولة المعنية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك الفظائع. وإن كان مرتزقة مجموعة فاغنر هم من ارتكب الفظائع، فإن لجنة الجزاءات لم تخطر قط بوجودهم، وهو ما لا يتماشى مع الحظر الذي جدده المجلس في تموز/يوليه.

وفيما يتعلق ببيان وزير العدل في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي اعترف بتلك الفظائع، تدعو فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضمان عدم إفلات المسؤولين عن هذه الفظائع من العقاب وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة.

وعلى نطاق أوسع، فإن لها آثارا على مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى وستمهد الطريق للمصالحة في الفصل الجديد.

في الشهر القادم، سنجدد ولاية البعثة المتكاملة. وكما ذكر، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هي أفضل حليف لجمهورية أفريقيا الوسطى – ويجب أن يعلم الجميع ذلك. وقد اضطلعت بدور رئيسي في التصدي للهجمات التي شنها تحالف الوطنيين من أجل التغيير في الشتاء الماضي. وهي البعثة الوحيدة التي لديها الشرعية والمهارات والموارد لدعم تعزيز مؤسسات وجيش جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تحظى بدعم شركاء آخرين، مثل الاتحاد الأوروبي. غير أنه لا يمكن للبعثة أن تعمل عندما تتعرض للقذف على وسائط التواصل الاجتماعي وفي الصحافة وعندما تواجه انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مما يعرض الخوذ الزرق لخطر مباشر. ولذلك، تدعو فرنسا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بذل قصارى جهدها لإعادة بناء الثقة مع البعثة المتكاملة.

وستقترح فرنسا مشروع قرار يأخذ في الاعتبار الحالة السياسية والأمنية الجديدة، ولكنه سيؤكد أيضا الحاجة إلى التنفيذ السريع جدا لزيادة سقف القوات، على النحو الذي وافق عليه المجلس في آذار/ مارس. ونأمل أن نحصل على إسهام من جميع أعضاء المجلس.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة A3+1).

تقدر مجموعة A3+1 حضور فخامة السيد فوستين أرشانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشكره على بيانه.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مانكير ندياي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر أيضا السفير بانكولي أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيدة باميلا أودري ديروم، رئيسة المجلس الوطني لشباب أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم الثاقبة بنفس القدر.

ونشيد بقيادة الممثل الخاص ندياي ونعرب عن دعمنا القوي للبعثة في الاضطلاع بولايتها بفعالية وسط بيئة تزداد صعوبة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2021/867).

وسنركز على أربع نقاط رئيسية في بياننا، وهي الحالة السياسية والتحديات الأمنية والحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن تجديد ولاية البعثة. ولكن قبل ذلك، وبالنيابة عن مجموعة A3+1، أود أن أرحب بإعلان الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونهيب بالجماعات المسلحة أن تحذو نفس الحذو. ونشجع جميع الأطراف على التقيد بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة ووقف الأعمال العدائية.

وعلى الصعيد السياسي، نلاحظ بارتياح الجهود التي تقودها الحكومة بشأن تنظيم ”الحوار الجمهوري“ والالتزام به. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على المضي قدما في تلك العملية. وفي هذا الصدد، ندعم جهود المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الرامية إلى تنظيم حوار شامل للجميع يمهد الطريق للاستقرار الطويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشدد على ضرورة كفالة تنفيذ الاتفاق السياسي، الذي نعتقد أنه يظل أداة أساسية لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام والتنمية الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يشجع مجموعة A3+1 المشاركة النشطة للرئيس تواديرا مع المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة بهدف زيادة تعزيز تعاونها والمساعدة في دعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بصفتها ضامنة للاتفاق السياسي، ومن منطلق الحاجة إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل

الأفريقية، تؤدي دورا هاما جدا وتسهم بفعالية في دفع عملية السلام قدما. وفي ذلك الصدد، نقدر بنفس القدر الجهود البناءة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين لدعمهم الثابت لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونلاحظ بارتياح اعتماد جدول زمني جديد للانتخابات البلدية والإقليمية وانتخابات مجلس الشيوخ المقبلة. ونشجع على التقيد بجدول تسجيل الناخبين، الذي سيسمح بمشاركة المشردين داخليا واللاجئين العائدين والشباب. إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية لها نفس القدر من الأهمية بالنسبة للعملية الانتخابية. ونرى أن ذلك خطوة إيجابية نحو تعزيز عملية ديمقراطية شاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الجبهة الأمنية، يساورنا بالغ القلق إزاء الحالة المضطربة في غرب ووسط جمهورية أفريقيا الوسطى التي أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وتحدونا آمال عريضة في أن يسهم وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه مؤخراً في استقرار الحالة الأمنية المتوترة.

وعلاوة على ذلك، نرحّب بالأنشطة التي تقودها الحكومة، بدعم من البعثة، في مجالات إصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، فضلاً عن إصلاح قطاع العدالة وسيادة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. تلك خطوات مشجعة على الطريق نحو توطيد الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية.

غير أننا ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الزيادة المبلغ عنها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد الأشخاص الضعفاء والنازحين داخلياً، فضلاً عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتجنيد الأطفال، واستمرار التهديدات والهجمات ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وتشجب مجموعة A3+1 بشدة ما تردد عن حملات التضليل وخطاب الكراهية والهجمات الموجهة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين الآخرين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو السلطات الحكومية إلى الإسراع في إجراء التحقيقات في هذه الانتهاكات وسوء المعاملة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود البعثة لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في كفالة العدالة الانتقالية وحماية الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

وقد أثرت البيئة الأمنية العدائية السائدة تأثيراً خطيراً على الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يتحمل السكان المدنيون وطأة التوترات المستمرة والعنف المسلح المتزايد في عدة أجزاء من البلد، مما يؤدي إلى زيادة العنف والتشريد القسري وانتهاكات حقوق الإنسان. كما نشعر ببالغ القلق إزاء التهديد المتزايد باستمرار بوقوع حوادث تنطوي على أجهزة متفجرة، ولا سيما في غرب البلد.

وإزاء هذه الخلفية، نحيي جهود جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقوم بواجباتها لمساعدة المحتاجين في مثل هذه البيئة الصعبة، ونحث المانحين الدوليين والإقليميين وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على سد الفجوة التمويلية من أجل مواصلة الأنشطة الإنسانية.

وقبل أن نختتم، نشيد بجهود البعثة لحماية المدنيين وفقاً لولايتها ونشجع مشاركة البعثة مع جميع الجهات المعنية من أجل تحسين التنسيق بين البعثة وقوات الدفاع الوطنية.

وفي ضوء تجديد ولاية البعثة المقبل، تؤيد مجموعة A3+1، من حيث المبدأ، توصية الأمين العام بتمديد الولاية لمدة سنة واحدة، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، وتؤكد أهمية تزويد البعثة بقدرات وموارد كافية وقوية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

وفي الختام، تعتقد مجموعة A3+1 أن الطريق إلى السلام المستدام ليس سهلاً وأن العنف لا يمكن أن يؤدي إلا إلى العنف. وندعو جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إعطاء الأولوية لمصالح بلدهم، ووضع حد لمعاناة الشعب، والمشاركة البناءة في الحوار من أجل استقرار الحالة. إن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يستحق أن يعيش في سلام وأمن وأن يتمتع بالتنمية المستدامة والازدهار الدائم.

السيدة هايميرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أتقدم بدوري بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ندياي والسيد سكوغ والمفوض

أديوي والسيدة ديروم على إحاطاتهم، ونقدر مشاركة الرئيس تواديرا وملاحظاته في جلسة اليوم.

وترحب النرويج، مثل غيرها، بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس تواديرا يوم الجمعة الماضي. ونثني على اختياره إعطاء السلام فرصة. ونحث جميع الجماعات المسلحة، ولا سيما أعضاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير الذين لم ينضموا بعد إلى الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى – أي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى – على أن يحذو حذو الحكومة وأن ينضموا إلى وقف إطلاق النار.

إن وقف إطلاق النار هذا لم يكن ليأتي في وقت أكثر ملاءمة. فمنذ آخر جلسة لنا لمناقشة جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.8802) ازدادت الحالة تدهوراً، كما أكدت الزيارة التي قامت بها إلى بانغي وبريا الأسبوع الماضي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن أن يكون وقف إطلاق النار الخطوة الأولى نحو وضع حد للعنف. بيد أن ذلك يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع إنهاء عرقلة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وكفالة إجراء حوار سياسي شامل للجميع.

ويؤكد التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/867) أيضاً تدهور الحالة الأمنية، فضلاً عن الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وكل الأطراف مسؤولة عن ذلك – وعلى رأسها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. ولكن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وحلفاءها الروس من مجموعة فاغنر، كما يبين التقرير المشترك لبعثة الأمم المتحدة/مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي نشر في آب/أغسطس، كانوا مسؤولين عن ما يقرب من نصف الحوادث التي تم التحقق منها والتي شملت ما يقرب من ٥٠٠ ضحية. كما أن التقارير المستمرة عن استهداف الأقليات تبعث على القلق. وقد زاد عدد حوادث العنف الجنسي المتصلة بالنزاع زيادة حادة بنسبة ١٣٦ في المائة. يجب حماية السكان المدنيين. ويجب على جميع الأطراف أن توقف العنف وتحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتثني النرويج على المنطقة لجهودها الرامية إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام. إن وقف إطلاق النار هو نتيجة مباشرة لمؤتمر القمة المصغر الثالث للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة. ونحن ممتنون جداً لجهود أنغولا والكونغو بصفتهما رئيسين للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويجب أن يمهد وقف إطلاق النار الآن الطريق لإيجاد حل سياسي. فبعد أشهر من التحضيرات للحوار، حان الوقت لبدء العمل الحقيقي. وينبغي أن يكون "الحوار الجمهوري" شاملاً للجميع حقاً. ويجب إشراك المعارضة السياسية والنساء والمجتمع المدني والجماعات المسلحة التي تنبذ العنف. ونشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجميع الجهات المعنية الأخرى، بمن فيهم أعضاء المجلس، على تكثيف جهودهم للتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ويجب على السلطات الحكومية أيضاً أن تغتنم الزخم الذي أحدثه وقف إطلاق النار للبدء في تحسين العلاقات مع البعثة المتكاملة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، استمرت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والمرتزقة الروس في عرقلة البعثة وتخويفها عمداً. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وكل من له نفوذ على الجهات المسلحة الفاعلة في البلد على المساعدة في وقف انتهاكات اتفاق مركز القوات وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق وفي الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أن يتسنى استمرار هذا العمل الذي كلف به مجلس الأمن. ويساورنا القلق إزاء التأخير في تعيين خبراء جدد ونشجع على حل سريع للمسألة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في التنويه بحضور فخامة السيد فوستان أرشانغ تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشكره على إحاطته. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، مانكيور ندياي، على إحاطته بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى إطلاعنا على آخر التطورات السياسية التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأعرب عن تقديرنا للسفير بانكولي أديوي والسفير أولوف سكوغ على إحاطتيهما. وأشكر أيضا مقدمة الإحاطة باسم المجتمع المدني، السيدة باميلا ديروم، على ما أسهمت به من آراء ثاقبة.

منذ اجتماعنا المعقود في حزيران/يونيه من هذا العام (انظر S/PV.8802)، حدثت تطورات سياسية مهمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فاختتام الدورة الانتخابية بنجاح؛ وتشكيل الحكومة الجديدة، مع زيادة تمثيل المرأة؛ وعقد الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية؛ والتوسع التدريجي في بسط سلطة الدولة ومؤسسات سيادة القانون إنما هي علامات إيجابية بالفعل وتجسد الجهود الجادة المبذولة في الميدان. ونقدر الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم العملية الانتخابية وما تقدمه من مساعدة مستمرة في الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في العام المقبل.

وثمة تقدم محرز أيضا بشأن الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمسائل ذات الصلة. فقد أعلن الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار من جانب واحد في جميع أنحاء البلد قبل بضعة أيام. وتلك خطوة مهمة ووفاء بالتزام قطع في مؤتمر القمة المصغر الثالث التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد الشهر الماضي في لواندا. ويتيح الإعلان فرصة لجميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المسلحة الموقعة، ويمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على ”الحوار الجمهوري“. ونأمل أن ترد الجماعات المسلحة بالتخلي عن السلاح والانخراط في الحوار. ونشيد بالدور الذي تضطلع به قيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونؤيده في كفالة التزام بلدان المنطقة بإيجاد حل دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة. ولا نزال نؤكد أن اتفاق السلام هو السبيل الوحيد للمضي قدما لتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الاستقرار السياسي في البلد.

ويتمثل أحد التطورات الإيجابية الأخرى في تعيين عدد من القيادات النسائية، بما في ذلك في منصب رئيسة لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

وفي حين تستحق تلك التطورات تقديرنا الجماعي، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الحالة الأمنية لا تزال هشة ومتقلبة. فهناك حالة من انعدام الأمن الدائم في مناطق العمليات الهجومية والمناطق المعرضة للعنف. وقد ساءت حياة المدنيين العاديين، ولا سيما النساء والأطفال، مع تزايد حالات التشريد والانتهاكات. وينبغي أن يوفر وقف العمليات الهجومية و ”الحوار الجمهوري“ متنفسا للسكان المتضررين وفرصة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لزيادة المساعدة الإنسانية. وهناك حاجة أيضا إلى التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وسيكتسي دعم البعثة والشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى أهمية حتى مع اكتساب عملية السلام زخما.

ونلاحظ كذلك مع القلق الحوادث التي تنتهك اتفاق مركز القوات، وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التصدي لهذه المسألة بصورة استباقية. وفي هذه المرحلة الحرجة، من المهم أن تتعاون البعثة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل هادف وأن تعمل في وئام. وقد طلب القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١)، الذي اعتمده المجلس في آب/أغسطس ٢٠٢١، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن بعض المهام الرئيسية الواردة في القرار نفسه المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. ونتطلع إلى إدراج تلك المسائل في التقارير المقبلة للبعثة. كما نؤكد من جديد أن النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء ينبغي تطبيقه بصورة موحدة على جميع عناصر البعثة.

وختاما، فإن السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال بعيد المنال حتى الآن، ولكن التطورات الأخيرة في الميدان تبعث على الأمل. وعلينا أن نعترف بالجهود التي تبذلها الحكومة وأن ندعم جميع الجهود الحقيقية المبذولة من أجل إرساء السلام وبسط سلطة الدولة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بمشاركة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ندياي والسفير أديوي والسفير سكوغ والسيدة ديروم على إحاطاتهم.

ما فتئت الأعمال العدائية، والفقر، والتشريد، والاستغلال والاعتداء الجنسيان، والتهديد الجديد المتمثل في الذخائر المتفجرة، من بين أمور أخرى، تؤدي إلى إزهاق الأرواح وتفاقم الشدائد التي يعاني منها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما النساء والأطفال.

وتشاطر فييت نام القلق البالغ إزاء معاناة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. فمن المقدر أن ٣,١ مليون شخص في البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ منهم ٢,٢ مليون بحاجة ماسة إليها. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنكرر إدانتنا الشديدة للهجمات على المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، حيث إن هذا الاتجاه المقلق آخذ في الازدياد منذ بداية العام.

وعلى الصعيد السياسي، يشير وفد بلدي بارتياح إلى الالتزامات التي قطعتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وتطلعات شعبها إلى السلام والتنمية. ويتجلى ذلك في تشكيل الحكومة الجديدة، مع زيادة مشاركة المرأة وإتمام الانتخابات التشريعية بنجاح. ونرحب على وجه الخصوص بوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا في جميع أنحاء البلد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بغية إعطاء الأولوية لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإعداد من أجل "الحوار الجمهوري" وحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي جميع الأطراف الفاعلة على الاقتداء بذلك. فمن أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سبيل بلا شك سوى إعادة بناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية.

ونشجع كذلك على بذل جهود أقوى فيما يتعلق بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، التي تشكل عناصر رئيسية لنجاح عملية السلام في البلد.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ التقدير لدور التعاون الإقليمي في منع نشوب النزاعات وحلها. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى – نظرا لمعرفتها بالمنطقة، في وضع جيد يمكنها من تعزيز الثقة والطمأنينة والحوار بين الأطراف المعنية، وبالتالي إيجاد السبيل لتسوية الأسباب الجذرية للنزاع.

وبناء على ذلك، نشيد بالتعاون الرفيع المستوى بين بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى واعتماد خريطة الطريق المشتركة من أجل السلام في لواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ للمساعدة على تنشيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أنه يجري اتخاذ خطوات لتنفيذ خريطة الطريق ونتطلع إلى مزيد من التنسيق بين بلدان المنطقة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، نعتقد أن تلك التدابير تنفذ باعتبارها أداة مؤقتة لتحسين الظروف المؤدية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وينبغي رفعها عندما تسمح الظروف بذلك. ويلزم إجراء استعراضات منتظمة لكفالة فعاليتها وتأثيرها على الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل. وقد أظهرت الزيارة الأخيرة التي قامت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى جهود المجلس لتحقيق تلك الغاية.

ولا غنى عن دعم المجتمع الدولي لتخفيف الصعوبات التي يواجهها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وبعث الأمل لدى الأجيال المقبلة. ونسلم بالدور المهم الذي تضطلع به البعثة والدعم الحيوي الذي يحظى به الشركاء الدوليون الآخرون بغية المساعدة على تعزيز قدرة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على بسط سلطة الدولة، وكفالة سيادة القانون، وحماية المدنيين. وينبغي تهيئة أفضل الظروف

لمساعدة البعثة على الاضطلاع بولايتها وكفالة سلامة حفظة السلام وأمنهم في الميدان.

وختاما، يشارك وفد بلدي الآخرين في التشديد على الحاجة إلى تقديم مساعدة دولية مستمرة ومنسقة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى خلال بحثه عن الاستقرار والتنمية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ندياي. ومن الرائع أن أراه مرة أخرى وأشكره على إحاطته التي تعبر بوضوح عن ضخامة التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل تجديد ولايتها في الشهر المقبل.

وأود كذلك أن أرحب برئيس جمهورية أفريقيا الوسطى تواديرا وأن أشكره على قيادته في إعلان وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي. ويحدوني الأمل في أن يمثل ذلك نقطة تحول حقيقية في النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ويجب أن تكون هكذا في الواقع - من أجل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. والشكر موصول للمفوض أديوي والسفير سكوغ على جهودهما، ولباميلا ديروم على جهودها الدؤوبة منذ منتدى بانغي وعلى مخاطبتها لنا اليوم.

وأود أيضا أن أشكركم جزيل الشكر النساء والرجال في البعثة وقيادة البعثة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التزامها بالسلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلينا هنا جميعا أن نتوقف للحظة إجلالا وإكراما لذكرى من قدموا التضحيات الجسام.

أود اليوم أن أناقش بإيجاز أربع نقاط وهي: وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في الأسبوع الماضي، وشواغلنا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخيرة، والادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وعمل فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، ومستقبل الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا، ترحب الولايات المتحدة بإعلان وقف إطلاق النار المهم. وتدعو جميع الأطراف المسلحة إلى إلقاء الأسلحة فورا والالتزام مجددا بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. إذ إننا بالبناء على هذه الخطوة الإيجابية، نكرر التزامنا بالعمل جنبا إلى جنب مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، وشركاء آخرين لدعم عملية السلام. ونأمل أن يشمل ذلك إجراء حوار شامل وموثوق به، حوار يحتاجه أبناء أفريقيا الوسطى لحل المسائل المتعلقة بالهوية وإنهاء العنف وبناء مستقبل أفضل لأطفالهم.

ثانيا، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك تلك التي يبدو أنها تستهدف المجتمعات المسلمة. وتكشف التحقيقات التي أجرتها البعثة أن معظم وفيات المدنيين في الأشهر الأربعة الماضية كانت نتيجة الاستخدام العشوائي وغير المتناسب والمفرط للقوة من جانب القوات المسلحة للقوات المسلحة، ووفقا لما يشير إليه الأمين العام في تقريره "أفراد الأمن المنشورون ثنائيا وقوات أمن أخرى" S/2021/867، الفقرة ٩).

كلنا نعرف ما يشير إليه هذا المصطلح - المرتزقة الذين تدعمهم روسيا ودعتهم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتفيد التقارير أن أفرادا من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وأفرادا آخرين أخطر الاتحاد الروسي بشأنهم لجنة مجلس الأمن المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى (لجنة الجزاءات)، بوصفهم "مدربين" قد ارتكبوا انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان باسم دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يؤدي الإعلان عن وقف إطلاق النار في الأسبوع الماضي إلى وقف دائم لتلك الأنشطة.

لقد اتخذت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى خطوة هامة صوب التحقيق في تلك الادعاءات المزعجة للغاية، وأقرت بأن الجناة يشملون ما يسمى بقوات الدعم الروسية. والآن، يجب عليها أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن الجرائم التي تم تحديدها وأن تحاسب الجناة على

ما اقترفوه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على روسيا أن تحاسب مواطنيها على الجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو أمر قال مسؤولون حكوميون في البلد إنهم يتوقعون من روسيا أن تفعله.

وعلى نفس المنوال، يجب أن نضغط من أجل تحقيق العدالة لأولئك الذين تضرروا من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأثني على الأمين العام لمتابعة العملية واتباع الإجراءات القانونية الواجبة المبينة في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦). ونشجع بقوة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مواصلة إجراء مقابلات مع الضحايا والمساعدة في ضمان حصولهم على الدعم الذي يحتاجونه. كذلك نشجع جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة التي لديها قضايا لم يبت فيها بعد على أن تتخذ إجراءات فورية، وأن تكفل المحاسبة على هذه الجرائم.

ثالثا، يساورنا القلق جراء عرقلة عمل فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. ووافق المجلس على أن يكفل الفريق تقديم تقارير مستقلة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحث على الإسراع في حسم أي شواغل قد تكون لدى بعض أعضاء المجلس حتى يتمكن المجلس من استئناف ذلك العمل المهم.

أخيرا، أود أن أؤكد أن الحل الدائم الوحيد للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يتمثل في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٩ والحوار السياسي الشامل. ونرحب بالتقدم المحرز نحو تنظيم حوار سياسي ومساهمات من جانب القادة الإقليميين. ونحث جميع الشركاء على تنسيق جهودهم لدعم اتفاق السلام، الذي من شأنه أن يمكن من وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين الذين هم بأمس الحاجة إليها. ويستحق المدنيون في جمهورية أفريقيا الوسطى حلا سياسيا يوفر السلام والازدهار للجميع، وينقذ الأرواح. فقد عانوا طويلا جدا. فلنأمل أن يكون إعلان وقف إطلاق النار يوم الجمعة الماضي الخطوة الأولى نحو ذلك المستقبل المشرق.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للإحاطات التي قدمها السيد ندياي، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وممثلة المجتمع المدني السيدة ديروم.

رحبت المكسيك بإعلان الرئيس تواديرا يوم الجمعة الماضي وقف إطلاق النار من جانب واحد، ونحن ممتنون له على إحاطته، ونرحب به في هذه الجلسة. إن وقف إطلاق النار بادرة طيبة تبعث على الأمل، وأن الاستعدادات "للحوار الجمهوري" تعيد فتح الطريق المفضي إلى المصالحة بعد استمرار التدهور في الحالة الأمنية الناجمة عن أعمال تحالف الوطنيين من أجل التغيير.

يجب على الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الآن أن تستجيب لنداء الحكومة بشأن إعادة الالتزام بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدعو المكسيك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى مواصلة جهودها من أجل إجراء حوار شامل تتمتع فيه نساء أفريقيا الوسطى بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. ندعو أيضا البلدان المجاورة إلى المساهمة في تلك العملية واحترام سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها الإقليمية لإنهاء الصراع فيها، وهو صراع كان الضحايا الرئيسيين فيه من السكان المدنيين.

إن بلدي يؤمن بأنه لكي يسهم وقف إطلاق النار في كسر حلقة العنف، يجب على جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تعمل على ثلاث مسائل مركزية.

أولا، لا مندوحة من تحسين التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والحكومة. ونلاحظ بقلق استمرار انتهاكات اتفاق مركز القوات والحملات التي تسعى إلى تشويه سمعة عمل البعثة في الأشهر الأخيرة. ومن المثبط أيضا أن نلاحظ أن بعضا من جوانب ولاية البعثة لم يحرز تقدما كبيرا، وذلك لأسباب منها عدم وجود حوار مع السلطات.

تعتقد المكسيك أنه يجب على البعثة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى استعراض أولويات البعثة من أجل إعطاء الأولوية لأهم

المسائل المتصلة بالظروف الراهنة. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة المنتخبة من قبل شعب أفريقيا الوسطى أن تقود الطريق نحو التمسك بالتزاماتها الدولية والتزاماتها المرتبطة بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن بلدي مقتنع بأن سلطات أفريقيا الوسطى ستعرف كيفية الاستفادة من الموارد التي يتيحها المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم تفعيل الدولة ومنع ملء الفراغ المؤسسي من جانب أولئك الذين جعلوا من العنف أسلوب حياتهم. وفي هذا الصدد، تؤيد المكسيك تمديد ولاية البعثة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/867).

ثانيا، نعتقد أن من المهم جدا حل المشاكل التي تؤخر تنفيذ برنامج التسريح، ونزع السلاح، وإعادة الإدماج، والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. ونجاح تلك البرامج أفضل حافز لتشجيع أعضاء الجماعات المسلحة على نبذ العنف والمساهمة في تعزيز قطاع الأمن. لذلك تحض المكسيك جميع الجهات الفاعلة المعنية على حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لإحراز تقدم في هذا المجال.

ثالثا، نهيب بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتعاون على نحو وثيق مع البعثة لتحسين نظام مراقبة الأسلحة والذخائر في البلد، وفقا للمعايير الدولية. ومن الحتمي إنشاء نظام معلومات متماسك بشأن المخزونات والذخائر، فضلا عن تطوير الهياكل الأساسية والمعدات التقنية اللازمة لممارسة رقابة فعالة على الأسلحة في أيدي قوات الأمن.

تهدف تلك الإجراءات إلى منع تحويل الأسلحة إلى أيدي أعداء الدولة، وبناء تفوق الدولة عسكريا على الجماعات المسلحة. وبالتوازي مع ذلك، يجب القيام بعمل مع البلدان المجاورة لتحسين مراقبة الحدود ومنع استمرار تدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى الجماعات المسلحة. ويتطلب ذلك التغلب على نموذج التمويل بصورة منسقة، وهو التمويل الذي تستخدمه تلك الجماعات لإعداد نفسها، ويقوم على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس.

في الختام، تدين المكسيك الزيادة المقلقة في الحوادث التي تنطوي على أجهزة متفجرة، نظرا لعواقبها الإنسانية المروعة. وندين بأشد العبارات الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما أعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيق مع جميع المسؤولين عن الحوادث التي وثقتها البعثة ومعاقبتهم. ولن تتحقق المصالحة إلا إذا قامت على تحقيق العدالة لضحايا النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات، الممثل الخاص للأمين العام ندياي، والسفير أديوي، والسفير سكوغ، والسيدة ديروم، على بياناتهم. ونرحب أيضا بمشاركة الرئيس تواديرا ونؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/867).

أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بإعلان الرئيس تواديرا يوم الجمعة وقف إطلاق النار من جانب واحد. ونحث الرئيس الآن على الضغط من أجل إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام. ومن الضروري لجميع الأطراف السياسية الفاعلة، بمن فيها الحكومة والجماعات المسلحة والمعارضة، أن تمضي قدما في إجراء حوار وطني بناء وجامع. إن عملية السلام الشاملة للجميع والمستدامة بصورة كاملة في غاية الأهمية إذا ما أريد لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تحقق السلام والأمن الدائمين. وترحب المملكة المتحدة بالمشاركة الإقليمية، وترحب أيضا بالمؤتمر الدولي المعني بخريطة الطريق المشتركة لمنطقة البحيرات الكبرى الذي أعلن عنه في أيلول/سبتمبر.

ثانيا، إن المملكة المتحدة شأنها شأن فرنسا والولايات المتحدة وغيرهما هنا، لا تزال تشعر بالقلق إزاء التقارير الموثوقة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها مجموعة فاغنر الروسية المرتزقة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلك الانتهاكات ليست خاطئة فحسب؛ بل أحد العوامل المسببة للنزاع، وتقوض العمل الحيوي لحفظة السلام

الدوليين وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ومجموعة فاغنر لا تقدم حلولا أمنية طويلة الأجل في أفريقيا. وتنضم المملكة المتحدة إلى أعضاء المجلس الآخرين في الدعوة إلى إجراء تحقيق كامل في انتهاكاتها لحقوق الإنسان وفي التشديد على وجوب امتثال أنشطتها امتثالا تاما لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

ثالثا، إن تزايد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي لتحقيق لسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أمر غير مقبول. والمملكة المتحدة، ردا على ذلك، مستعدة للموافقة على اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك جزاءات الأمم المتحدة. ويسهم ارتفاع مستويات العنف في زيادة عدد المشردين داخليا وانعدام الأمن الغذائي، ويتسبب بإلحاق مزيد من الضرر بالسكان المدنيين.

أخيرا، نشعر بالقلق إزاء استمرار ورود التقارير عن انتهاكات لاتفاق مركز القوات، التي تعوق تنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لولايتها. إن حملات التضليل المستمرة والمنسقة ضد الأمم المتحدة والبعثة غير مقبولة. وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى العمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لضمان تنفيذ الاتفاقات واحترامها احتراما كاملا.

في الختام، أود أن أشدد على أن هذه اللحظة، بعد إعلان وقف إطلاق النار، تمثل فرصة لتعزيز السلام والأمن لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، لا يزال دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في البلد حاسما، وأرحب بتوصية الأمين العام بتمديد ولايتها.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة هذا الصباح. وأود أن أعرب عن بالغ الامتنان للسيدة ديروم، التي يدل حضورها هنا اليوم على رغبة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى المستمرة في تحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. وأود أيضا أن أشكر الرئيس تواديرا على حضوره هنا هذا الصباح.

نجتمع هنا اليوم في وقت مفعم بالأمل الذي يمثل فرصة فريدة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب باعتماد خريطة الطريق المشتركة للسلام خلال القمة المصغرة الأخيرة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. إن إعلان الرئيس تواديرا وقفا فوريا لإطلاق النار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر قد أفسح المجال للحوار. أكرر النداء الذي وجهها الأمين العام إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل احترام وقف إطلاق النار ذاك فورا. إن التخلي عن هذا النزاع من شأنه أن يتيح لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة إقامة مجتمع يعيش في أمان، وهو المجتمع الذي يستحقه. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن الجماعات المسلحة والحكومة من اتخاذ تدابير إضافية للمضي قدما نحو مستقبل يعمه السلام. لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة.

ما انفك الاتفاق السياسي لعام ٢٠١٩ لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى حيويا لتحقيق سلام عادل ودائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب على جميع أصحاب المصلحة في البلد الالتزام بتنفيذ الاتفاق بطريقة جامعة وتكفل المشاركة الكاملة للنساء والأقليات العرقية والدينية والشباب. إن العمل الذي أُنجز على الصعيد الإقليمي، وأسهم إسهاما كبيرا في وقف إطلاق النار، كان ولا يزال حيويا في تلك العملية. ويجب على المجلس أن يواصل دعم هذا العمل.

نرحب أيضا باعتماد جدول زمني للانتخابات المحلية. لقد أعرب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا وتكرارا عن رغبته في ممارسة حقه الديمقراطي في التصويت. ولا بد لجميع المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت في مناخ من الأمن المطلق، وأهيب بجميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى احترام ذلك الحق.

في هذه المرحلة الحرجة، أشجع السلطات على الاعتراف بالمساهمة القيمة التي قدمتها المرأة، وهي مساهمة أود أن أقول إنها ما فتئت تقدمها للمجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشدد على أهمية بذل كل ما في وسعنا لاغتنام هذه الفرصة لتشجيع ودعم المشاركة الكاملة والملموسة للنساء بصفتهن ناخبات ومرشحات ومسؤولات منتخبات.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ندياي وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية

أفريقيا الوسطى على عملهم في البلد في بيئة تكتنفها تحديات كبيرة. كما أدعو إلى وضع حد فوري ونهائي لانتهاكات اتفاق مركز القوات.

لقد تحمل السكان المدنيون عبء انعدام الأمن، والعنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في البلد كبيرة. ومع اعتماد ثلثي السكان تقريبا على المساعدة الإنسانية، من الحتمي الحكومة وجميع الجهات المسلحة الفاعلة في البلد أن تكفل خلال وقف هذه الأعمال القتالية وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق.

لا شك في أن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، قد ارتكبت خلال فترة انعدام الأمن هذه التي حدثت مؤخرا. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار الادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات من جانب أفراد الأمن الوطنيين ومن جانب الذين تم نشرهم بصورة ثنائية وغيرهم من أفراد الأمن. ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لإنشاء لجنة التحقيق وإصدار التقرير الموجز الصادر عنها.

ونحث الحكومة على ضمان مساءلة مرتكبي جميع هذه الانتهاكات والتجاوزات مساءلة كاملة، بغض النظر عن جنسياتهم أو انتماءاتهم. وإذا ما أريد معالجة حالة انعدام الأمن بجدية، فما من مكان للإفلات من العقاب.

إن أيرلندا منزعجة للغاية من التقارير والادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرحب بالإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة استجابة لادعاءات خطيرة في الشهر الماضي. ونشجع على مواصلة دراسة تدابير الوقاية والمساءلة في البعثة فضلا عن تعزيزها. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل حصول جميع الضحايا والناجين على المساعدة والحماية والعدالة، فهي حقوقهم.

والجزاءات أداة هامة يستخدمها مجلس الأمن لدعم استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأؤكد مجددا تأييد أيرلندا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، التي زارت جمهورية أفريقيا الوسطى في الأسبوع الماضي. ونعرب عن تقديرنا للعمل الضروري الذي يضطلع به فريق الخبراء، ونتطلع إلى تعيين خبراء في هذا الفريق المهم على أمل أن تنتهي التأخيرات التي تشهدها هذه العملية بسرعة.

وبينما نسعى إلى إنهاء النزاع، يشكّل الأمل والفرص سلعتين ثمينتين. ويوفر وقف إطلاق النار هذا كلا الأمرين، ولكن الأمل والفرص لا ينضبان. ويجب أن يسعى جميع الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق السلام بعزم وإصرار من أجل إيجاد المستقبل الذي يستحقه مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى ويسعون إليه.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثل الخاص ندياي على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم بشأن آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم القيمة وأرحب بانضمام فخامة الرئيس تواديرا إلينا اليوم.

وأود أن أبدأ بالترحيب بإعلان الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار يوم الجمعة الماضي. ويعطي هذا الزخم الإيجابي قوة دافعة لإمكانات تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ومع ذلك، فإننا إذ نقدر هذه اللحظة، لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتصف الحالات المبلغ عنها بشأن الاستخدام المفرط للقوة والقتل العشوائي للمدنيين والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والأطفال خطورة الحالة في الميدان وصفا جيدا. وندين بشدة هذه الانتهاكات التي ارتكبها جميع الجناة، بمن فيهم الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الوطنية وشركاؤهم الروس. وفي هذا الصدد، نأمل أن يعمل فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بكامل طاقته قريبا لمواصلة عمله القيم في مساعدة مجلس الأمن على تنفيذ تدابير الجزاءات.

وعلاوة على ذلك، نغتنم هذه الفرصة لنثني على المساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في كفالة الحماية

للمدنيين ودعم عملية السلام. ومن المؤسف أن تتعرض قوات حفظ السلام التابعة للبعثة وموظفي الأمم المتحدة، لدى اضطلاعهم بولايتهم، لخطاب الكراهية وفرض قيود على حرية تنقلهم وغير ذلك من الحوادث غير المقبولة من جانب القوات الوطنية وشركائهم، في انتهاك لاتفاق مركز القوات. غير أن ذلك يضعف إلى حد كبير القدرة على حماية المدنيين أو الاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية. وبناء على ذلك، نشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعمل من أجل المصلحة العليا للسكان، على تيسير التعاون مع البعثة والتصدي لحملات التضليل التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة.

وأخيرا، نرى أن من الأهمية بمكان أن نؤكد الدور المركزي الذي تضطلع به حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في كفالة المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة. ونشجع الحكومة على المضي قدما في الإصلاحات الأساسية، وأهمها في قطاع الأمن ومجالي الحكم الرشيد وسيادة القانون، مع كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في العمليات السياسية.

وفي الختام، أشكر الممثل الخاص على جهوده الدؤوبة ودعمه وإسهامه في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة إستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نحن ممتنون لمانكور ندياي و بانكولي أديوي وأولوف سكوغ على إحاطاتهم. وقد استمعنا باهتمام كبير أيضا لباميلا ديروم. ونرحب أيضا بمشاركة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فخامة السيد فوستان أرشانغ تواديرا، في جلسة اليوم. فأفكاره تكتسي أهمية خاصة عند نظر مجلس الأمن في الحالة في بلده.

إننا نرصد عن كثب التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على اقتناع بأن الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقّع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ أساس يستند إليه في تحقيق الأمن والسلام المستقر في البلد. ونلاحظ الجهود التي تبذلها السلطات، ولا سيما الحكومة الجديدة التي تضم أعضاء من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي، بهدف تنفيذ "الحوار الجمهوري" الذي بدأه الرئيس تواديرا. والمهم هو أن السلطات عازمة على كفالة مبدأ شمول الجميع وتنفيذ خريطة الطريق للحوار التي تتصور إمكانية إشراك الجماعات المسلحة غير القانونية التي خرجت من اتفاق الخرطوم في هذه العملية. وفي هذا الصدد، نرحب بوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس تواديرا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ونرى أن عدد موظفي الخدمة المدنية يتزايد في المنطقة. ويتزايد عدد الهيئات القضائية وعدد ضباط الشرطة المنتشرين في جميع أنحاء البلد. وبدأ العمل على التحضير للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ونؤيد كل هذه الجهود الرامية إلى تطبيع الحالة في البلد. وقد تسنى تحقيق ذلك بفضل تمكن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من صد قوات المتمردين والحد من إمكانية تصاعد عملياتها الهجومية واستمرار الكفاح المسلح، وتحقيق الاستقرار للحالة بوجه عام.

وفي الوقت نفسه، لم يكف تحالف الجماعات المسلحة غير القانونية المسمى بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير عن خططه للاستيلاء على السلطة بالقوة. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نعتقد أنه من المهم الإسهام بكل الطرق الممكنة في تعزيز السلطات المنتخبة بصورة شرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الجلي أن دعم المجتمع الدولي الشامل والمنسق لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن يستمر. ونرحب بالمشاركة النشطة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكذلك بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الأجانب الآخرون لبانغي بغية تحقيق الاستقرار في البلد.

وفي هذا الصدد، نشيد بنتائج مؤتمر القمة المصغر الثالث للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في ١٦ أيلول/سبتمبر في لواندا. وخلال ذلك الاجتماع، رُسمت الخطوات التالية بشأن تنفيذ خريطة الطريق التي اقترحها الجانب الأنغولي لكفالة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم بمكان أن تُنفذ أي مبادرات وساطة تبذلها المنظمات دون الإقليمية بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومشاركتها.

ونرى أنه بدون تقديم دعم فعال لحكومة البلد في تعزيز الفعالية القتالية لقواته المسلحة الوطنية، فإن التغلب على الأزمة الداخلية سيستغرق وقتا طويلا. ونحن مقتنعون بأن وجود جيش قوي وهيئات إنفاذ قانون قوية أمر أساسي لكفالة تحسن طويل الأجل للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تشكّل عنصرا هاما في كفالة الأمن في البلد، مع مراعاة المهام التي عُهد بها إلى حفظة السلام، بما في ذلك مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية كجزء من مهمتها لحماية السكان المدنيين. ونؤيد التنسيق الأوثق بين البعثة وبانغي والشركاء الثنائيين في الميدان. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل لولاية بعثة حفظ السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحفاظ على الثقة مع سلطات البلد المضيف. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق التنفيذ الكامل لولاية بعثة لحفظ السلام إلا بالحفاظ على ثقة متبادلة مع سلطات البلد المضيف.

كما إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه عند اختيار قوات إضافية لترسل إلى البعثة وفقا للقرار ٢٥٦٦ (٢٠٢١)، يجب على الأمانة العامة أن تنسق بشكل وثيق مع بانغي وأن تولي الاعتبار الواجب لآراء شعب أفريقيا الوسطى، بما في ذلك فيما يتعلق بالتركيبة الوطنية لأفراد الجيش والشرطة المزمع إرسالهم.

غير أنه يجب أن يكون مفهوما أنه لا يمكن لبعثة حفظ السلام، ولا ينبغي لها، أن تحل محل جهود السلطات الوطنية. فهي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مصير بلدها وحماية شعبها. وفي ذلك الصدد يجب أن يستمر بناء قدرات شعب أفريقيا الوسطى. وبصراحة يعوق نظام حظر الأسلحة تنفيذ تلك المهمة. ومرة أخرى، نوجه انتباه زملائنا في مجلس الأمن إلى ضرورة الاستجابة لدعوات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الإقليميين إلى رفع القيود المفروضة على بانغي.

ويعمل المدربون الروس في جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعلم لجنة جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد نجحوا في رفع مستوى التدريب المهني لأفراد إنفاذ القانون في أفريقيا الوسطى، الأمر الذي ساعد على استقرار الحالة العسكرية في البلد.

ونكرر مرة أخرى أن المدربين الروس لا يشاركون في الأعمال العدائية. وينبغي للسلطات الوطنية أن تحقق في أي حالات محتملة لانتهاك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ونحن نجري حوارا وثيقا وقائما على الاحترام المتبادل معها. وإذا ما نقلت إلينا سلطات إنفاذ القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى أي معلومات تتعلق بحوادث محددة، فستُدرَس بعناية.

أما فيما يتعلق بالاتهامات التي يوجهها زملاؤنا في مجلس الأمن، فإننا نذكرهم مرة أخرى بأن يولوا اهتماما للحالات الفظيعة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جيوشهم وشركاتهم والخاصة. وينبغي لهم كذلك أن يحللوا نتائج تدخلاتهم العسكرية الطويلة الأمد في حملات عسكرية في أفريقيا وأفغانستان والعراق وأجزاء أخرى من العالم.

وأود أن أؤكد مجددا أن جمهورية أفريقيا الوسطى ليست منبرا للمواجهة، بل هي فرصة فريدة لمساعدة بلد في ظروف بالغة الصعوبة. وستواصل روسيا الانفتاح على التعاون مع جميع القوى البناءة. ونحن على يقين من أن لدينا كل الفرص لإقامة هذا التعاون من دون أي خطوط فاصلة وبتوازن في المصالح. إن مكافحة المتطرفين وتحقيق الاستقرار في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان أخرى هي مهمتنا المشتركة. ولدينا اقتناع راسخ بأنه لا مكان في عالم اليوم للممارسات الاستعمارية الجديدة أو الابتزاز الاقتصادي أو تأليب الجيران ضد بعضهم البعض أو محاولات الإملاء على الدول ذات السيادة مع من يمكنها أو لا يمكنها إقامة علاقة تعاون، بما في ذلك التعاون العسكري. فعدد الدول التي تقتنع بذلك الموقف التوجيهي يقل يوما بعد يوم.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بالرئيس تواديرا في جلسة اليوم، وأشكره على بيانه. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام ندياي؛ والسيد أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن

في الاتحاد الأفريقي؛ والسفير سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم. كما استمعت إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تسير الحالة السياسية والأمنية العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى في اتجاه إيجابي في الوقت الحاضر. فقد اتخذت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سلسلة من المبادرات الهامة الرامية إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف دعمه لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على السير على طريق التنمية وبناء الدولة.

وأود أن أثير النقاط التالية فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/867).

أولا، يجب مواصلة تعزيز العملية السياسية. إن عمل مؤسسات الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى يعود تدريجيا إلى طبيعته، في الوقت الراهن، مع استمرار الإدارات المحلية وقطاع الأمن في استعادة قوتها. وسيشهد العام المقبل أول انتخابات محلية منذ أكثر من ٣٠ عاما. وترحب الصين بالتقدم المطرد المحرز في استعادة سلطة الدولة وتعزيز الحياة السياسية على الصعيد الوطني.

وقد أعلن الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وذلك قرار هام اتخذته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في سبيل تحقيق المصلحة العليا المتمثلة في السلم والتنمية الوطنيين. وترحب الصين بتلك المبادرة وتأمل في التوصل إلى وقف عام لإطلاق النار. إننا نشجع الأطراف المعنية على المشاركة بنشاط في "الحوار الجمهوري" وتسريع تنفيذ اتفاق السلام من خلال إجراءات ملموسة. فالسلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى يرتبطان ارتباطا وثيقا بازدهار المنطقة واستقرارها.

وقد أحاطت الصين علما بأن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقد عدة مؤتمرات قمة مصغرة ووضع خريطة طريق لجمهورية أفريقيا الوسطى. إننا ندعم المساعي الحميدة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية على أساس الظروف والاحتياجات الفعلية لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دفع العملية السياسية إلى الأمام على الطريق الصحيح. وينبغي للمجتمع الدولي بدوره أن يقدم مساعدة محددة الأهداف مبنية على احترام قيادة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا، يجب تقديم دعم قوي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز بناء قدراتها. وقد استجابت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل إيجابي للشواغل الدولية بشأن مجالات مثل إصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب، من بين أمور أخرى، واتخذت مجموعة من التدابير الهامة لتحقيق تلك الغاية. غير أن الحفاظ على الأمن الوطني وحماية المدنيين يجب أن يعتمدا في نهاية المطاف على قوة البلد نفسه. ومع تراجع التهديد الأمني الذي تشكله الجماعات المسلحة، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن يحول تركيزه نحو مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على استعادة سلطة الدولة وتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتيسير بناء المؤسسات القضائية. ومن المهم بصفة خاصة مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز قدرتها على الحفاظ على الاستقرار بغية إرساء أساس متين لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ثالثا، من المهم مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق الاستقرار في اقتصادها. فالبلد يواجه حاليا تحديات متعددة، بما في ذلك صعوبات اقتصادية وتدهور الحالة المالية ونقص الغذاء وجائحة مرض فيروس كورونا. ويحتاج أكثر من ٣ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. فمن المهم أن يساعد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الكبرى، جمهورية أفريقيا الوسطى على استعادة اقتصادها وتطوير مواردها من الطاقة وتعزيز الخدمات العامة وتحسين سبل عيش الناس. ويجب على المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، أن تفي بالتزاماتها بزيادة المساعدة مع زيادة المدخلات. ويجب على البلدان المعنية أن تعيد من دون إبطاء مساعدتها المادية لإعانة البلد على التصدي للتحديات الراهنة.

لقد اقترح رئيس الصين، السيد شي جين بينغ، مؤخرا مبادرة التنمية العالمية خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3). وهذه فرصة جيدة للمجتمع الدولي للتعاون ومساعدة البلدان النامية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى، على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات.

وتؤيد الصين الممثل الخاص للأمين العام والبعثة في الاضطلاع بولاية مجلس الأمن بنجاح. ونؤيد الإبقاء على اتفاق مركز القوات بغية ضمان سلامة وأمن أفراد حفظ السلام. وينبغي للبعثة في الوقت نفسه أن تصغي تماما، لدى تحديد ولايتها في المستقبل وأولوياتها وتخصيص القدرات والموارد ذات الصلة، إلى آراء البلد المعني وأن تعزز التنسيق والتشاور معه لضمان مواءمة أنشطة البعثة مع احتياجات البلد وأولوياته. وسيكون ذلك أيضا خطوة إيجابية في استعادة الثقة بين البعثة من جهة والحكومة المركزية ومختلف قطاعات المجتمع من جهة أخرى.

وأخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى أن رفع حظر الأسلحة يتعلق بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى وأمنها. فذلك أمر مرغوب فيه من قبل مشاعر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وهذه الرغبة تجد صدى لها في دول المنطقة.

و قد قاد الممثل الدائم للنيجر، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الأسبوع الماضي. وكانت فرصة جيدة ليتفهم المجلس على نحو أفضل رغبات الحكومة والحالة في الميدان، وهو ما ينبغي أن يعزز بدوره اتخاذ قرار سريع بشأن الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على البلد.

وأخيرا، ستواصل الصين، مع بقية المجتمع الدولي، العمل من أجل السلام والتنمية في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠